

ترند فيسبوك: هل تؤثر إقالة محافظ كركوك على نتيجة استفتاء كردستان؟

2017-09-17 عيد الامير رويح

تصويت مجلس النواب العراقي على إقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم المؤيد لمشاركة المدينة في استفتاء الاستقلال الخاص بإقليم كردستان العراق. بعد طلب تقدم به رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى البرلمان لإقالة المحافظ استنادا إلى قانون المحافظات غير المنتظمة الصادر في 2008. ما يزال محط اهتمام كبير حيث اثار هذا القرار ردود افعال شعبية وسياسية مختلفة، حيث وصف عدد من نواب القوى الكردستانية وكما نقلت بعض المصادر، قرار التصويت على إقالة محافظ كركوك بأنه خطوة تصعيدية جعلت البرلمان العراقي جزءا من المشكلة وليس من الحل وعقد الأوضاع في كركوك وصعب الحوار بين الإقليم وبغداد. وهي خطوة لإنهاء الشراكة مع الأكراد ودفعهم نحو الانفصال والاستفتاء.

وردت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان الذي يتزعمه رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني، على قرار البرلمان بإقالة محافظ كركوك، معتبرة أن القرار جاء من برلمان عربي وليس اتحادي، مؤكدة عدم الالتزام به. وقال نائب رئيس الكتلة النائب شاخوان عبدالله، إن "قرار البرلمان اليوم بشأن اقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم هو قرار لبرلمان المكون العربي وليس الاتحادي". كما أكد بعض النواب الكرد أن البرلمان العراقي لا يمكنه التصويت على إقالة المحافظ كون كركوك مستثناة من قانون المحافظات غير المنتظمة لعام 2008 بموجب قانون انتخابات مجلس المحافظات رقم 36 لسنة 2008 في "المادة 23 خامسا.

وهو ما خالفه الخبير القانوني طارق حرب وأكد أن "محافظة كركوك مستثناة من قانون انتخابات المحافظات، وليس من قانون المحافظات غير المنتظمة، ما يجعل قرار البرلمان قانونيا ودستوريا، وكان عدد النواب الحاضرين يفي بالمطلوب ويجعل القرار نافذا. وكان مجلس محافظة كركوك أقر في وقت سابق إجراء الاستفتاء بمحافظة كركوك المشاركة رغم المعارضة التي تبديها أحزاب عربية وتركمانية، كما يرفض الاستفتاء كل من الحكومة العراقية وتركيا وإيران.

المكتب الاعلامي لمحافظة كركوك، من جانبه اعتبر قرار البرلمان باطلا، واكد ان مجلس المحافظة هو الوحيد المختص في سحب الثقة والاقالة. وقال المكتب في بيان، إن "مجلس محافظة كركوك الحالي لا ينطبق عليه قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم المرقم 21، بل هو يعمل وفق قانون برimmer رقم 34 الذي حدد تعيين واقالة المحافظ حصرا من قبل مجلس محافظة كركوك الذي يعمل بالقانون، مشيراً الى أن في مجلس محافظة كركوك هو الوحيد الذي يستطيع الاقالة وليس رئيس مجلس الوزراء او مجلس النواب العراقي. مؤكداً أن كريم باق في مهامه وخدمة مواطني كركوك الذين منحوا اصواتهم له بجميع مكوناتهم وعلى العكس من بعض اعضاء مجلس النواب الذين صوتوا اليوم لكنهم كانوا قد حصلوا على اقل الاصوات بانتخابات العام 2014، لذا فقرار البرلمان العراقي باطل ولا يعني لكركوك شي، ولا لمحافظة كركوك المستمر بخدمة مواطني المحافظة.

هذا القرار اثار ايضا ردود افعال واءاء مختلفة في مواقع التواصل الاجتماعي، بعد ان تداوله العديد من الصفحات الاخبارية ومنها قناة الحرة عراق، حيث كتب (حسن الشعلان) بخصوص هذا القرار قائلاً: قرار صائب جدا يحفظ هيبه الدولة والقانون لان المحافظ لم يلتزم بالحفاظ على وحدة مكونات كركوك بل يحرض على كردنة كركوك وقرار الإقالة سيؤخر تحرير الحويجة قليلا ولكنه لا يؤثر عليها لأن القوات العراقية مصممه على قلع آفة الإرهاب بعيدا عن السياسة أما الاستفتاء فلن يتأثر أبدا.

ايده بذلك (Cindy AL Eman) وقالت: قرار اقالة محافظ كركوك لا و لن يؤثر على الأستفتاء والأكراد عازمون على إجراءه في ليوم المحدد اما السيد محافظ كركوك كان لازم أقالته منذ سنوات وليس الآن. لسبب بسيط على المحافظ ان يحافظ على وحدة المحافظة ويساعد قدر المستطاع الأهالي و يوحد صفوفهم وان لا يقف مع ناس ضد ناس لازم يكون محايد وهذا للأسف غير موجود هوا فقط منحاز لحزبه وانتمائيه السياسي أقاله المحافظ جاءت متأخرة.

سكان صوت حال يوف الأمور وسيعقد المشكلة يحل لا الإقالة قرار: قال جانبه من ((Qusay Jamil كركوك لصالح الاستفتاء سيتم إيقاف رواتب موظفين المحافظة وغيرها من الامر التي سيتأثر فيها المواطن البسيط لذا فعلى القوة السياسية من كل الأطراف تقديم التنازلات الممكنه لحل الأزمة. اما الشعب هم والمعارضين. وإيران تركيا اتباع هم المرشحين: فقال ((Abunawaf Al Wared

الكردي. والإقالة يجب ان تكون من مجلس المحافظة كما حدث مع البصرة وغيرها. وزج البرلمان في القضية هذا تخطيط وتشنج والبحث عن قوة ادارية مفقودة لدى الجهات الحكومية في بغداد.

(علي الجبوري) قال: هذه نتيجة افعاله الفردية وانحيازه لقوميته اما ان تكون عراقي بغض النظر عن طائفتك او قوميتك او لا تكون والاكراد يلعبون ع الجميع! فهم موجودين بالحكومة المركزية ويطالبون بالاستقلال شنو هالتناقض!. اما (Albayroty Fady) فقال: والله احلى قرار لو تعرفوا نجم الدوني شو ساو مؤسس الاغتيالات و الطائفية وتهجير العرب و القتل و التفرقه وسرق امن وامان كركوك و المصارف و البنوك بحجه اعمار كركوك.

(أحمد الوفي) كتب قائلاً: هذا مصير البلد عندما يكون مبدأ الشعب يحكم نفسه بضميره بالتعصب المذهبي أو الديني أو القومي أو الحزبي شجاكم يا أهل كركوك يعني ماكو سياسي يخاف على هاي المدينة أي شوفوا الموصل وتكريت وفلوجة شصارت من وري الصراعات والله و الله ومحد يتأذى غير الفقير بالله اني عندي أصدقاء من عرب واكراد وتركمان ومسيح ليش مانقدر بعضنه ليش بس الغريب نحترمه والعزيز عليه ما إله قيمة ليش. (ابو زهراء العبادي) من جانبه قال: محافظ تجاوز مسؤولياته الدستورية وخلق في كركوك فوضى وهمش كل المكونات الاخرى وسجله اسود في التعامل مع حقوق الانسان. فقد مارس التمييز العنصري بعلانية واقالته افضل لكركوك من بقاءه مصدر تآزم وخلافات.

(ابو سمير ابو سمير) قال: لا ينفذ ولا يستقيل ويتحدى النواب والحكومة لكن هل نرى ان تتحرك قوات من سوات لاعتقاله كما شاهدناه في الانبار والبصرة وتكريت لو القانون يطبق على ناس ويقف امام ناس. اما(علي طالب) فقال: الآن على الحكومة العراقية تحريك قوات أمن حكومية من الجيش العراقي واقوم بتعيين حاكم عسكري يدير محافظة كركوك و التعامل بالشارع بواسطة الدبابات والهمرات وهذا افضل حل بدل التصادم بين الكرد والحشد او مع التركمان او العرب. (ابو عبدالله المحمدي) يرى ان القرار سوف لن يحترم من قبل الأخوة الكرد طبعا لعدم اعترافهم بالدولة اصلا وعلى هذا الاساس لا ينفذ القرار ويعتبر ملغي ولا يستطيع من قرر اقالته ان ينفذه عليه الحكم بالقانون وسيصبح بعدها بطل قومي عند اغلبيه الكرد بعد ان كان رأس الفتنة في هذه المسألة.

بباقي ييالي ولا قوميته الى متحيز لانه مبكرا القرار هذا اتخاذا يجب كان :قالت (Mha Husein) المكونات ولا يعطي للمنصب الذي هو فيه حقه والذي جاء بأصوات التركمان والعرب بالإضافة للأكراد فقد تأمل به اهالي المحافظة خيراً ولكن كانت النتيجة العنصرية و تهميش باقي المكونات والولاء لكردستان فقط، وفرض الرأي والاصرار عليه وعدم التعامل بشفافيه في جو يكون القانون فيه شبه معدوم وتستعمل فيه القوه مع الضعفاء وتغيب فيه الحقوق وتسيطر جماعات معينه على اقتصاد المدينة ولا يمكن لاحد ان يقف بوجههم نحن لسنا ضد احد ونريد ان يعبر الجميع عن رأيه وتكون النتيجة عادله للجميع ولكن اي استفتاء في هذه الاجواء ومن سيراقب هذه العملية ومن سيدلي بصوته النتيجة محسومه انها سياسة انتهاز الفرص ولكن صبرٌ جميل فعسى الله ان يحدث بعد ذلك امرا..